معوقات قيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003

Obstacles to establishing a democratic political system in Iraq after 2003

م.د. فاضل جواد حميد الهلالي

جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية

الكلمات الافتتاحية :
معوقات اجتماعية, معوقات اقتصادية, معوقات سياسية, معوقات ثقافية, النظام الاجتماعي القبلي, نظام الاقتصاد الريعي , الطبقة الوسطى البرجوازية, ثقافة سياسية تابعة , ثقافة سياسية مشاركة

Keywords :
social obstacles, Economic obstacles, political obstacles, cultural obstacles, tribal social system, rentier economy system, middle class bourgeoisie, subordinate, political culture, Participation

Abstract

Studies and research concerned with studying, researching and diagnosing the obstacles facing the process of establishing a democratic political system in any country in the world, especially at the level of third world countries, are among the most prominent studies and research that show, explain and analyze the scientific and objective reasons underlying the failure or faltering of success. Many of the democratic experiences that such countries have had, at the level of modern and contemporary history Since our dear country, Iraq, falls within the classification of these countries, today it faces real objective obstacles in the process of establishing the democratic political system, after the change in 2003, as these obstacles were divided into social obstacles, economic obstacles, political obstacles and cultural obstacles From here came the researcher's attempt to research, study and diagnose the most prominent of those social obstacles, which were represented by the existence of the social system (tribal - clan) prevailing in Iraq, and the most prominent of those economic obstacles, which were represented by the existence of a unilateral rentier economic system in Iraq, and the most prominent of those political obstacles, which were represented by the weak role of the class Central in formulating and directing the political process in Iraq after 2003, and the most prominent of these cultural obstacles, which were represented by the existence of a narrow political culture or a political culture lurking in the complete absence of the existence of

a participating political culture, in a research titled (obstacles to the establishment of a democratic political system in Iraq after a year 2003), which included two main themes, the first came under the title (Social and Economic Obstacles to the Establishment of the Democratic Political System in Iraq after 2003) Which included two main themes, the first was entitled (Social and Economic Obstacles to the Establishment of the Democratic Political System in Iraq after 2003), and the second was entitled (Political and Cultural Obstacles to the Establishment of the Democratic Political System in Iraq after 2003)

الملخص

تعد الدراسات والبحوث التي تعنى بدراسة وبحث وتشخيص المعوقات التي تواجهها عملية قيام النظام السياسي الديمقراطي في أي دولة من دول العالم ، لاسيما على مستوى دول العالم الثالث، من بين ابرز الدراسات والبحوث التي تبين وتفسر وتحلل الاسباب العلمية والموضوعية الكامنة التي تقف وراء فشل او تعثر نجاح العديد من التجارب الديمقراطية التي خاضتها مثل هذه الدول . وذلك على مستوى التاريخ الحديث والمعاصر. وان بلدنا العزيز العراق يندرج ضمن تصنيف هذه الدول . لذلك فانه اليوم يواجه معوقات موضوعية حقيقية في عملية قيام النظام السياسي الديمقراطي . وذلك بعد التغيير عام 2003 . اذ توزعت هذه المعوقات الى معوقات اجتماعية ومعوقات اقتصادية ومعوقات سياسية ومعوقات ثقافية . من هنا جاءت محاولة الباحث لبحث ودراسة وتشخيص ابرز تلك المعوقات الاجتماعية والتي تمثلت بوجود النظام الاجتماعي (القبلي – العشائري) السائد في العراق ، وابرز تلك المعوقات الاقتصادية والتي تمثلت بوجود نظام اقتصادي ريعي احادي الجانب في العراق ، وابرز تلك المعوقات السياسية والتي تمثلت بضعف دور الطبقة الوسطى في صياغة وتوجيه العملية السياسية في العراق بعد عام 2003 ، وابرز تلك المعوقات الثقافية والتي تمثلت بوجود ثقافة سياسية ضيقة او ثقافة سياسية تابعة في ظل غياب كامل لوجود ثقافة سياسية مشاركة . وذلك في بحث جاء بعنوان (معوقات قيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003) . والذي تضمن مبحثين رئيسيين جاء الاول بعنوان (المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003) . وجاء الثاني بعنوان (المعوقات السياسية والثقافية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003). مما وفر مدخلاً لمحاولة اثبات فرضية هذا البحث, وكذلك تشخيص ودراسة ابرز تلك المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تواجه عملية قيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003.

المقدمة :

يعد النظام السياسي انعكاس حقيقي للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي في هذه الدولة او تلك، ذلك ان عملية الترابط والتفاعل والتكامل بين المعطيات

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية . تشكل القاعدة التي يقوم عليها هذا النظام السياسي او ذاك، وفي الوقت نفسه تحدد طبيعة هذا النظام السياسي أو ذاك.
على ذلك فان النظام السياسي الديمقراطي هو حاصل ترابط وتفاعل وتكامل جميع هذه المعطيات، لتشكل بذلك القاعدة التي يقوم عليها هذا النظام السياسي، وبقدر ماتمثله هذه المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية من روافع وبواعث واسس لقيام النظام السياسي الديمقراطي فانها وفي الوقت نفسه تشكل معوقات لقيام هذا النظام في حال تراجعها عن الايفاء بمتطلبات قيام هذا النظام السياسي. من هنا تأتي محاولة الباحث لبحث ودراسة وتشخيص ورصد معوقات قيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003, متمثلة بالمعوقات الاجتماعية والمعوقات الاقتصادية والمعوقات السياسية والمعوقات الثقافية, التي تواجه قيام هذا النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 . وذلك من حيث انها تشكل معوق اجتماعي يتمثل بوجود نظام اجتماعي تقليدي سائد يقوم على اساس (القبلية والعشائرية) . ام تمثل معوق اقتصادي يقوم على اساس وجود نظام اقتصادي ريعي احادي الجانب, أم تمثل معوق سياسي يقوم على اساس (ضعف دور الطبقة الوسطى في صياغة وتوجيه العملية السياسية في العراق بعد عام 2003 . ام تمثل معوق ثقافي يقوم على اساس وجود ثقافة سياسية ضيقة ام ثقافة سياسية تابعة في ظل غياب كامل للثقافة السياسية المشاركة , اذ يفترض الباحث هنا ان لاسبيل للولوج في عملية التأسيس لقيام النظام السياسي الديمقراطي دون تحقيق تلك المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية . والتي من خلال وجودها وفاعليتها وترابطها يقوم النظام السياسي الديمقراطي الناجح والمستقر والمتطور .

اشكالية البحث / تتمحور اشكالية البحث حول السؤال المركب الآتي : - هل هناك معوقات لقيام النظام السياسي الديمقراطي في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي . وهل يمكن تشخيص وبحث مثل هذه المعوقات في عملية قيام انظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 .

فرضية البحث / تقوم فرضية البحث على اساس ان هناك معوقات اجتماعية ومعوقات اقتصادية ومعوقات سياسية ومعوقات ثقافية تواجه عملية قيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 .

اهداف البحث / يهدف البحث الى :

1 - تشخيص وبحث ابرز المعوقات الاجتماعية التي تواجه قيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 .

2 - تشخيص وبحث ابرز المعوقات الاقتصادية التي تواجه قيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 .

3 - تشخيص وبحث ابرز المعوقات السياسية التي تواجه قيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 .

4 – تشخيص وبحث ابرز المعوقات الثقافية التي تواجه قيام النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 .

5 – تسليط الضوء على ان مسألة قيام النظام السياسي الديمقراطي تتطلب وجود معطيات ومقومات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية لازمة لقيام نظام سياسي ديمقراطي ناجح ومستقر ومتطور .

منهجية البحث / تقوم منهجية البحث على اساس استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في دراسة وبحث ابرز المعوقات التي تواجه عملية قيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 .

المبحث الأول : المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003

المطلب الأول: المعوقات الاجتماعية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003

المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003

المبحث الأول :المطلب الاول/ المعوقات الاجتماعية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 تعد المعطيات الاجتماعية المتعلقة بقيام النظام السياسي الديمقراطي ،من بين ابرز المرتكزات الاساسية التي يقوم عليها هذا النظام ،اذ تشكل هذه المعطيات القاعدة المتينة والراسخة التي تبنى عليها ركائز النظام السياسي الديمقراطي ، وذلك في مختلف دول العالم التي ترنو الى تأسيس نظام سياسي ديمقراطي ناجح ومستقر ومتطور. على ذلك فإن طبيعة النظام الاجتماعي السائد هو مؤشر ومعيار اساسي لنجاح الممارسة السياسية ببعدها الديمقراطي في هذه الدول او تلك ، حيث ان سلوك الفرد السياسي لا يأتي معزولا عن الجماعة التي يعيش فيها ، بل دائما ما يستند الى العقل الجمعي الذي ينبع من واقع القيم والعادات والثقافة التي ينشأ ويتشكل فيها العقل الجمعي ، ومن هنا تأتي اهمية عملية التنشئة الاجتماعية والتي هي غالبا ما تكون خالقة للشخصية الديمقراطية او الدكتاتورية ، اذ تقدم نمطا معينا لشخصية الفرد ، وفي الوقت نفسه قد تخلق شخصية تسلطيه لا تؤمن بالديمقراطية ، وبذلك يمكن القول بأن طبيعة النظام الاجتماعي السائد الذي يقرر بطبيعة التنشئة الاجتماعية سوف ينعكس بطريقة او بأخرى على عملية الممارسة السياسية وبالتالي عملية البناء السياسي للنظام الديمقراطي في هذه الدولة او تلك[1]. وفي هذا السياق يشير (صادق الاسود) الى ان الديمقراطية هي ليست نظاما سياسيا فحسب ، بل قيم اجتماعية وسلوكية تؤدي الى مساهمة عامة في العملية السياسية وذلك يعني على وجه التأكيد وجود وهي بالحياة السياسية الوطنية ولغة وطنية مشتركة[2]. فالديمقراطية ليست مجرد نظام سياسي بقدر ما هي اسلوب او طريقة في الحياة، تزداد نجاعته بقدر مطاولته كافة مجالات المجتمع واشكال التنشئة والتنظيم والادارة[3] .

اذ ان الديمقراطية تفترض دمقرطة المجتمع[4]، بمعنى ان الديمقراطية تعني السلوك والتصرف والممارسات والاعراف التي تتبدى فيها قدرة الناس على حكم انفسهم[5]. على ذلك فان أي بحث أو دراسة تتناول موضوع معوقات قيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003، تتطلب بحث وتشخيص أبرز تلك المعوقات في عملية قيام هذا النظام ، حيث خلص الباحث الى ان من بين أبرز تلك المعوقات هي المعوقات الاجتماعية المتمثلة بـ طبيعة النظام الاجتماعي السائد في العراق وهو النظام (القبلي –العشائري) تعرف القبيلة بانها "وحدة اجتماعية تقوم على العصبية وتفصل بين الأنا والاخرين، وعلى مستوى اعلى تقسم العالم الى نصفين متعارضين القرابة واللاقرابة، العشيرة والعشيرة المعادية لها . والالتزامات داخل البنية القبلية محددة بدقة، أما خارج تلك البيئة فليس هناك التزامات اخلاقية واجتماعية محددة . ويتجسد جوهر الممارسة القبيلية في ذوبان شخصية الفرد في القبيلة وتقع اعماله في نطاق المسؤولية الجماعية للقبيلة "[6]. من هنا يتضح ان مفهوم القبيلة يرتبط ارتباطا سببيا وموضوعيا بمفهوم العصبية والتي تعرف بانها " رابطة سيكولوجية تغذي احساسا جمعيا مشتركا بالانتماء يتجاوز احيانا حدود الزمان والمكان ، وهي تمثل اعتقادا راسخا متعصبا لايمكن دحضه او تفنيده استنادا الى احداث ووقائع تُزّكيها ، انها وعي يشد افراد العصبة بعضهم ببعض ، ويجعل منهم كائنا واحدا تفنى فيه ذوات الافراد"[7]. وبذلك فان مفهوم العصبية يساعد على تحويل القبيلة من مجموعة افراد متفرقين الى كتلة واحدة ملتحمة اشد الالتحام ، وذلك بفضل التناصر على قاعدة الدم ، وهذا التناصر يغذي مشاعر الافراد واحاسيسهم ويصهرهم في ضمير جمعي لا على قاعدة الفكر او المصلحة كما يحدث في الاحزاب السياسية وباقي المنظمات الحديثة ، بل على عنصر الرابطة الدموية[8]. من هنا تبرز مشكلة (الولاء القبلي) والتي تتميز بها شعوب العالم الثالث ، لاسيما في بلدنا العزيز العراق ، اذ ان الفرد في مثل هذه المجتمعات القبلية يستمد مكانته وقيمته من خلال وجود قبيلته ، ومن خلال موقعه في هذه القبيلة ، وعلى هذا الاساس يستطيع الفرد ان يتحرك داخل الوسط الاجتماعي العام الذي يعيش فيه ويتعامل معه ، لذلك فان ولاء الفرد في مثل هذه المجتمعات القبلية هو اولا وقبل كل شئ يكون لعشيرته وقبيلته[9]، وهنا مكمن الخطر وذلك عندما تتقاطع الولاءات ويُخيّر الفرد بين الولاء لعشيرته او الولاء للدين او القانون او الوطن ، فما هو الموقف في مثل هذه الحالات وكيف يكون التصرف[10] . وبالرغم من الدور الكبير الذي قامت به العشائر العراقية الكريمة ، وذلك منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة ولغاية اليوم في عملية حفظ الوحدة الوطنية والدفاع عن العراق ارضا وشعبا ومقدسات ومكتسبات ، الا انه يؤشر هنا وكبعد سياسي مشكلة (الولاء القبلي) ، اذ ان اعتماد وترسيخ فكرة المواطنة بوصفها الاطار القانوني والسياسي والاجتماعي الذي يؤطر مسألة الانتماء والولاء للدولة ، هو المرتكز الاساس لقيام النظام السياسي الديمقراطي في أي دولة من دول العالم ، وبلدنا العزيز العراق ليس استثناء من هذه الرؤية ومن هذا المنظور .

على ذلك فليس من الغرابة في شئ ، ان تبدوا دواعي ترسيخ قيم المواطنة ، كخيار ومشروع ، واضح لقياس دفق المسار في العملية السياسية الجارية في العراق اليوم[11]. اذ اصبحت المواطنة هي الآلية للحد من الصراعات الاثنية والعرقية والاجتماعية، على قاعدة مبدأي عدم التمييز والمساواة[12]. وهكذا فالمقاربة الموضوعية لجيوبوليتيكا صراع الهويات في المجتمع العراقي ، تتطلب الكشف عن خلفيات البعد الجيوسوسيولوجي (انتماءات قومية وولاءات مذهبية وامتدادات قبلية وارتباطات لغوية وايحاءات عنصرية)، التي تلقي بضلالها على حلبة الصراع السياسي الدائر حاليا بين مكونات المجتمع العراقي[13]. وفي هذا السياق فان المتتبع لتاريخ العراق الحديث والمعاصر يلاحظ بان الحكومات العراقية المتتابعة عملت على احياء وتعزيز وتكريس الاطر القبلية في الدولة العراقية الحديثة ، بدأ من العهد الملكي ، وكذلك في العهد الجمهوري باستثناء مرحلة الجمهورية الاولى ، فقد تواصل اعتماد الانظمة الحاكمة على العامل القبلي، حتى ان رئاسة الجمهورية في عهد (صدام حسين) انشأت مكتبا لشؤون العشائر ، بينما اعيد توظيف الاطر القبلية سياسيا بعد التغير عام 2003[14]. وبشكل لم يشهد له مثيل في تاريخ العراق الحديث . وهو الامر الذي من شانه ان يعيق قيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 ، والذي يرتكز في قيامه على ترسيخ فكرة المواطنة بوصفها الاطار القانوني والسياسي والاجتماعي الموضوعي الذي يعبر ويجسد فكرة الولاء والانتماء للدولة وذلك قبل كل الولاءات والانتماءات الفرعية الاخرى . وفي هذا السياق يمكن تلخيص الاثار السلبية لقوة الانتماء القبلي في دول العالم الثالث ، على مسار قيام النظام السياسي الديمقراطي ، وان بلدنا العزيز العراق ليس استثناءاً من هذه الاثار والتداعيات السلبية وهي كما يلي[15] :

1 – ان الدولة لاتستطيع ان تحل محل القبيلة في توفير الحماية للفرد .
2 – الولاء القبلي احد اهم الاسباب الخطيرة لتفجر الصراعات .
3 – الولاءات القبلية تؤدي الى تفشي الفساد .
4 – اثر الولاءات القبلية على التنمية والظروف المعيشة .

وبالرغم من ان موضوع المعوقات الاجتماعية لقيام النظام السياسي الديمقراطي يتضمن جوانب ومستويات اجتماعية متعددة ومتنوعة من قبيل الصراعات الاثنية والطائفية الخ ، لاسيما في الدول التي تتميز بتعدد الاثنيات والطوائف ، ومثلما هو موجود في بلدنا العزيز العراق ، الا ان التركيز في هذا البحث جاء على الجانب المتعلق بطبيعة النظام الاجتماعي السائد في العراق (النظام القبلي العشائري) ، وذلك باعتباره ابرز تلك المعوقات الاجتماعية لقيام النظام السياسي الديمقراطي ، ويدخل ضمن حيثيات ومفاعيل الصراعات الاخرى اثنية كانت ام طائفية بشكل او بآخر . على ذلك فإن تناول موضوع النظام الاجتماعي القبلي العشائري في العراق باعتباره احد ابرز المعوقات الاجتماعية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 ، لايستهدف حقيقة وجود مثل هذا النظام الاجتماعي (القبلي العشائري) ، ذلك ان هذا النظام الاجتماعي هو نظام يعكس واقع المجتمع العراقي والذي لايمكن وبأي حال من الاحوال ان

يتم القفز عليه وتجاهله ، او وصفه بحد ذاته كمعوق موضوعي لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 ، انما المستهدف هنا هو عملية التوظيف لهذا النظام الاجتماعي (القبلي العشائري) سياسيا ، بحيث ينم الارتكاز عليه من قبل القوى والاحزاب السياسية بمختلف توجهاتها بدل الارتكاز على فكرة المواطنة التي هي اللبنة الاولى لقيام النظام السياسي الديمقراطي في أي دولة من دول العالم ، وبلدنا العزيز العراق ليس استثناء من هذه الرؤية ومن هذا المنظور . واذا كانت المعوقات الاجتماعية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 ، قد تم تناولها من زاوية النظام الاجتماعي (القبلي العشائري) السائد في العراق ، فان تناول موضوع المعوقات الاقتصادية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد غام 2003 ، يعد احد ابرز متطلبات هذا البحث ، وهذا ما سنحاول تناوله في المطلب الثاني من هذا المبحث ، حيث جاء بعنوان (المعوقات الاقتصادية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003). المطلب الثاني :المعوقات الاقتصادية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 .. ان طبيعة النظام الاقتصادي هو المؤشر الأبرز لقيام النظام السياسي الديمقراطي في أي دولة من دول العالم ، وذلك لما يتضمنه (النظام الاقتصادي) من تأثيرات ودلالات ذات ابعاد اجتماعية وسياسية وثقافية واضحة على مسار قيام النظام السياسي الديمقراطي فلأجل تحقيق الديمقراطية ، يفترض ايجاد نظام اقتصادي يكفل تحقيق قيم المساواة السياسية والحرية السياسية والحقوق السياسية ، اذ ان افضل نظام اقتصادي سيساعد على احداث توزيع للموارد السياسية ملائم لأهداف المساواة في حق الاقتراع ، والمشاركة الفعالة ، والفهم المستنير ... ، وان يكون النظام الاقتصادي عادلا ، مثلما هو ضروري للتوزيع العادل للسلطة[16]. وجاء في الاعلان العالمي بشأن الديمقراطية الذي اقره مجلس الاتحاد الدولي في دورته الحادية والستين بعد المائة بالقاهرة ، وذلك في ايلول / 1997 في الفقره /20 منه مانصه : " تزدهر العملية الديمقراطية في البيئة الاقتصادية المواتية ، الامر الذي يتطلب من المجتمع ان يركز فيما يبذله من جهود انمائية على اشباع الاحتياجات الاقتصادية الاساسية للفئات الاقل حظا ، لضمان اندماجها الكامل في العملية الديمقراطية "[17]. ويلاحظ هنا ان هيمنة الدولة على الاقتصاد ، وذلك في معظم الدول العربية ، وبلدنا العزيز العراق هو من بين هذه الدول ومنذ خمسينيات القرن المنصرم من خلال تبني نظام الاقتصاد الموجه الذي استند الى اسس عديدة ومنها : تأسيس قطاع عام كبير ، والتخطيط المركزي ، وتحجيم دور القطاع الخاص ... وان هذه الهيمنة ادت الى تعاظم دور الدولة وتمكينها من احكام سيطرتها على المجتمع ، حيث اصبحت قادرة على استتباع مختلف فئاته والحيلولة دون بروز أي قوى او تيارات فاعلة وقادرة على التحرك وممارسة النشاط السياسي باستقلالية عن الدولة ، وخاصة مع تمدد اجهزتها الامنية والبيروقراطية والاعلامية ، وهو الامر الذي ادى في التحليل الاخير الى تكريس ظاهرة الدولة التسلطية التي سيطرت على المجتمع ، بل أمته لحسابها ، ما حال دون نشوء وتبلور مجتمع مدني مستقل ، وبالتالي اصبحت التنظيمات التي كان يفترض ان تشكل نواة لهذا المجتمع مجرد امتدادات لاجهزة الدولة ومؤسساتها[18].

من هنا فأن الباحث يذهب الى ان من بين ابرز المعوقات الاقتصادية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 تتمثل ب : طبيعة النظام الاقتصادي السائد في العراق(الاقتصاد الريعي)أحادي الجانب يوصف الاقتصاد العراقي اليوم بانه اقتصاد ريعي احادي الجانب يعتمد وبالدرجة الاساس على تصدير النفط الخام ، اذ يشكل تصدير هذه المادة مايتجاوز 90٪ من واردات الدولة العراقية من العملة الصعبة ، في ظل غياب شبه كامل للقطاعات الصناعية والزراعية والبيئة الاستثمارية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي . لذا فان السمة الريعية – النفطية – للاقتصاد العراقي تمثل التحدي الاكبر لما بعد عام 2003، على صعيد الديمقراطية والتنمية الاقتصادية – الاجتماعية – على حد سواء أي (ديمقراطية السوق) . فالثروة النفطية ستبقى على مدى عقود قادمة تمثل العمود الفقري للاقتصاد العراقي ، وبالتالي فان الطريقة التي سيتم بواسطتها استغلال وتوزيع هذه الثروة ستحدد الى مدى كبير مستقبل النظام السياسي والاجتماعي ، أي مستقبل الديمقراطية[19]. وفي هذا السياق يذهب بعض الباحثين الى ان الهياكل الاقتصادية الريعية في بعض البلدان النامية وفي واقع اقتصادي يهمش فيه دور القطاع الانتاجي الحديث والنمط المعاصر للعلاقات الانتاجية الاجتماعية – ستتحول الى بيئة مثلى لأدامة زخم منظومة القيم والانماط السلوكية الريفية والبدوية ، ويعيق بالنتيجة مديات توسيع انشطة القطاع الخاص مثلما يعيق امكانية الممارسة الديمقراطية . وبتعبير اخر فان في اطار تلك الهياكل الاقتصادية الريعية تكون البيئة مناسبة لممارسة كافة انماط القوة السافرة (Naked power) والكهنوتية (Priestly) ولظهور القادة والاتباع (Leader & follwers) وتتعذر امكانيات الترويض (taming)[20]. تجدر الاشارة الى ان النمو الاقتصادي الذي يتضمن درجة عالية من التصنيع قد يسهم في التحول الى الديمقراطية . اما الثراء الناتج من مبيعات النفط او غيره من الموارد الطبيعية فلا يؤدي الى ذلك التحول , فالعائدات النفطية ستتراكم لدى الدولة وستؤدي الى زيادة بيروقراطية الدولة . كما انها تحد من الحاجة الى فرض الضرائب او تستبعدها تماما لعدم حاجة الحكومة الى ذلك . وكلما انخفض مستوى الضرائب قلة الاسباب لدى الجماهير للمطالبة بالحياة النيابية ، وعلى نقيض نمط الدولة النفطية ادت عملية التنمية الاقتصادية القائمة على التصنيع الى قيام اقتصاد جديد يتسم بالتنوع والتعقيد والتداخل ويصعب على الانظمة الشمولية ان تسيطر عليه. كما ان النمو الاقتصادي يؤدي الى ايجاد موارد جديدة للثروة والسلطة خارج نطاق الدولة ، وهو ما ادى الى تعدد مراكز صنع القرار . ويبدو ان النمو الاقتصادي قد اوجد تغيرات في البيئة والقيم الاجتماعية فادى بدوره الى تشجيع التحول الى الديمقراطية[21]. وهو الامر الذي يبين اهمية ان يكون اقتصاد الدولة هو اقتصاد متعدد الجوانب ، بحيث يتضمن مفاصل رئيسية في عملية رفد النمو الاقتصادي من قبيل القطاع الصناعي ، والقطاع الزراعي ، والقطاع السياحي ..الخ ، وخلق البيئة الاستثمارية اللازمة لدخول رؤوس الأموال المحلية والاجنبية لانعاش هذه القطاعات الرئيسية في عملية احداث التنمية الاقتصادية التي هي بمثابة الركيزة الاساسية لقيام النظام السياسي الديمقراطي .

اذ ان الديمقراطية والتنمية مفهومان متكاملان يدعم كل منهما الآخر ، ومما يزيد من قوة الصلة بينهما انها تنبع من تطلعات الافراد والشعوب ومن حقوقهم المشروعة, فالتاريخ يظهر ان التجارب التي جرى فيها الفصل بين الديمقراطية والتنمية انتهت في اغلب الاحيان الى الفشل . وعلى العكس من ذلك ، فان الربط بين عملتي تحقيق الديمقراطية والتنمية يسهم في ترسيخهما بصورة دائمة .والواقع اذ صح ان تعزيز الديمقراطية السياسية لايكتمل الا باتخاذ تدابير اقتصادية واجتماعية مواتية للتنمية ، كذلك فأن أي استراتيجية للتنمية تتطلب ، لتكون قابلة للتنفيذ ، ان تستمد مشروعيتها وعناصر قوتها من المشاركة الديمقراطية فيها[22]. ويشير اعلان فيينا لعام 1986 بوضوح الى التكامل القائم بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان اذ ذكر بان التسليم بهذا التكامل بين الحق في الديمقراطية والحق في التنمية ليس امرا جديدا[23]. وهو الامر الذي يبين ضرورة وجود استراتيجية اقتصادية واضحة او خطة تنموية اقتصادية واضحة تعني بمتطلبات قيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 . لاسيما وان بعض الباحثين يشيرون الى ان استقراء التاريخ الاقتصادي العراقي يدفعنا للقول ان اقتصاده هو اقتصاد ازمات[24]. من هنا يشير (علي مرزا) الى عدم وجود مثل هذه الاستراتيجية او هذه الخطة التنموية الاقتصادية في العراق ، وذلك بعد عام 2003 ، اذ يؤكد على النقاط التالية والتي توضح مايمكن استخلاصه من آلية او مؤسسة تكونت في رسم السياسات والتنسيق والمتابعة والتقييم في العراق بعد عام 2003 وهي[25]:

١- لقد تأثرت الادارة والسياسات الاقتصادية بالخطوط العامة للسياسات المقترحة في وثائق الامم المتحدة وصندوق النقد الدولي عن العراق ... لذلك فهي وضعت سياسات عامة وغير مفصلة وبدون مشاريع استثمارية محددة فلم تكن هناك دراسة ميدانية
٢- غياب سياسة اقتصادية واضحة في المجال الصناعي للدولة .
٣- الفشل في التنسيق بن مراكز الوزارات التي تتوزع اداراتها على الكتل السياسية (محاصصة طائفية) .
٤- اما في مجال المتابعة والاشراف والمسائلة ، فتعددت الجهات المتابعة ، وتتناقض فيما بينها في الاعداد والمحاسبة .
٥- شخصنة الانفاق العام ، فتكرست مفاهيم تقليدية للسلطة وادت الى تسييس الانفاق العام ، وتعزيز ميول السياسيين لطلب الريع ، وقد انعكس ذلك على مناهج التخطيط المالي في البلد والاغراق ، فتبني مناهج تقليدية في اعداد الموازنة العامة القائمة على اساس القبول بعجز متنام في الموازنة ، دون اعتبار للأولويات الاستراتيجية الامر الذي ابعد الموازنة العامة عن ترجمة اهداف السياسة الاقتصادية الى واقع ملموس, في ظل وجود هذه المؤشرات الخطيرة عن واقع الاقتصاد العراقي اليوم ، والتي تبين حجم المعوقات الاقتصادية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 ، اذ انه من الصعوبة بمكان الحديث عن قيام هذا النظام في ظل وجود مثل هذه البيئة الاقتصادية الغير سليمة والغير واضحة . وذلك باعتبار ان

مقتضيات التنمية الاقتصادية هي بمثابة متطلب اساسي لاغنى عنه لقيام الديمقراطية .

ان محاولة الباحث لتناول وتشخيص ابرز المعوقات الاجتماعية ، والاقتصادية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 هي المدخل لتناول وتشخيص ابرز المعوقات السياسية والثقافية لقيام هذا النظام ، وهو ما سيتم تناوله في المبحث الثاني من هذا البحث والذي جاء بعنوان : (المعوقات السياسية والثقافية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003) .

المبحث الثاني

المعوقات السياسية والثقافية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003

المطلب الاول : المعوقات السياسية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 .

المطلب الثاني : المعوقات الثقافية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 .

المطلب الأول: المعوقات السياسية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 ان قيام النظام السياسي الديمقراطي في أي دولة من دول العالم مرهون بوجود متطلبات ومقتضيات سياسية مختلفة ، ولعل من بين ابرز تلك المتطلبات والمقتضيات ذات الاثر الواضح والكبير في قيام هذا النظام ، هي وجود (الطبقة الوسطى) والدور الذي تقوم به هذه الطبقة في عملية ايجاد البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية السليمة اللازمة لقيام الحياة الديمقراطية بشكل يضمن فعاليتها وثباتها واستمرارها . وقد ثَبت اب علم السياسة ومعلمها الاول الفيلسوف (ارسطو) هذه الحقيقة عام 335 قبل الميلاد في مؤلفاته التي وجد معظمها بعد هذا التاريخ ، اذ اشار الى ان الطبقة الوسطى هي خير الطبقات التي يمكن ان تؤمن بالحكم في الدولة . فأولئك الذين ينتمون اليها هم اكثر افراد الشعب استعدادا لأن يصغوا الى صوت العقل ، وهم دائما على استعداد للدرس ، بعكس الطبقة الفقيرة التي يعجز افرادها نتيجة فقرهم عن الادراك والوعي السليم ، وبعكس طبقة الاغنياء التي يعميها الغنى... لهذا فان كلا الطبقتين الغنية والفقيرة عاجزة عمليا عن القيام بالحكم السليم في المجتمع ، فاذا ما اتيحت الفرصة لأي من هاتين الطبقتين للاضطلاع بالحكم فلن تكون النتيجة الا حكم السادة للعبيد رغم اختلاف القدرة المادية عند الطبقتين ، في حين ان المجتمع السياسي الذي لايقوم الا على اساس التعاون وشيوع الالفة بين اعضائه متمتعين بحريتهم الى اقصى حد ممكن . والطبقة الوسطى تمتاز بهذه الصفات عن بقية طبقات المجتمع الاخرى[26]. ويلاحظ ان (ارسطو) قد جعل الطبقة المتوسطة هي عماد نظامه الدستوري وقوامه ، ووضع المعايير المميزة لها وهي : كثرة عددها ومحدودية مصالحها الاقتصادية ورقي ثقافتها[27]. من هنا فأنه يمكن القول ان كفاح الطبقة المتوسطة للمشاركة في

الحكومة هو المصدر التاريخي لأغلب الديمقراطيات الحديثة . لذلك فأتساع هذه الطبقة يساعد على تحقيق التوازن بين القوى ويساعد على استيعاب القوى الجديدة والمتجددة في المجتمع السياسي ويعمل على تاكيد التناسق والتجانس بين الفاعلين السياسيين[28].

على ذلك فأن الباحث يذهب الى ان من ابرز المعوقات السياسية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 تتمثل بـ :

- ضعف دور الطبقة الوسطى في صياغة وتوجيه العملية السياسية في العراق بعد عام 2003 ارتبط نشوء الديمقراطية الليبرالية وتطورها في اوربا بنشوء وظهور الطبقة الوسطى وتطورها . اذ يلاحظ هنا ان تكوين هذه الطبقة في اوربا قد بدأ مع تغيير النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي نحو أرساء وترسيخ النظام السياسي الديمقراطي[29]. وان ديناميكية هذه الطبقة (الطبقة الوسطى) . كانت وراء ظهور ثقافة المدن وقواها في اوربا . والتي تمثلت بقيام منظمات المجتمع المدني . كالتنظيمات والاتحادات والنقابات . واحدثت تلك الطبقة بوصفها (عماد التوزان الاجتماعي) نوعا من التدخل بين المدينة والريف (تمدن الريف)[30]. اذ ان غنى المجتمع الرأسمالي الغربي ارتبط بالتقدم الاقتصادي فأتاح امكانية ديمقراطية اجتماعية واسعة كان من نتائجها توسيع الطبقة الوسطى[31]. كما ان عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية تساعد في تطور الطبقة الوسطى وتزيد من حيويتها وفاعليتها في ان تبدل " شكل بنية التراتب الاجتماعي بحيث تحولها من هرم ممتد . بقاعدة كبيرة من الطبقة الدنيا . الى معيّن بطبقة وسطى متنامية . فطبقة وسطى كبيرة كهذه تؤدي دورا ملطفا في تخفيف حدة الصراع . لأنها قادرة على اثابة الاحزاب المعتدلة والديمقراطية ومعاقبة المجموعات المتطرفة "[32] . ذلك ان الطبقة الوسطى بحكم حصولها على تعليم جيد ومعيشة كافية . تكون اقرب وايسر الى الايمان بالقيم الديمقراطية . لان التعليم وكما هو معروف يوسع مدارك الانسان . ويعينه على فهم الحاجة الى قواعد التسامح وابتعاده عن التطرف . وتلك ممارسات ديمقراطية . من هنا فأن المستوى المعاشي الكافي يدفع الفرد الى الاهتمام بالتعليم والثقافة التي بدورها تزيد من قدرته على تعددية الاختيارات . بمعنى تمتعه بالحرية والفردية والاستقلالية. وهي من المرتكزات الفكرية الاساسية للديمقراطية[33]. وبهذا يمكن القول بان وجود الطبقة الوسطى هو خميرة الديمقراطية[34]. اذ ان التعليم الجيد والمستوى المعاشي المزدهر يؤثران في الانتماء الى جمعيات وحركات سياسية وتشكيل قوى ضغط وجماعات مصالح . تقوم بالعديد من المهام من قبيل منع احتكار السلطة لفئة معينة . وبالاضافة الى ذلك فان الطبقة الوسطى هي مصدر للأفكار والأراء الجديدة . وهي تتدرب على المهارة السياسية وتزيد من المشاركة السياسية . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى . فان الطبقة الدنيا اذا ما تهيأت لها ظروف هذين العاملين التعليم والمعيشة الجيدة . تصبح قادرة على البدء بحراك اجتماعي الى اعلى والوصول تدريجيا الى طبقة وسطى . لذلك فان الطبقة الوسطى تسعى الى المشاركة في السلطة وهي المصدر التاريخي للديمقراطية الحديثة [35]. ويؤكد (سيمور مارتن ليبست) هذا المعنى

عندما يشير الى ان وجود الطبقة الوسطى يمثل حافزا وشرطا ضروريا للديمقراطية[36] على ذلك فان ضعف دور الطبقة الوسطى في صياغة وتوجيه العملية السياسية في العراق اليوم يعد من ابرز المعوقات السياسية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 . تجدر الاشارة هنا الى ان هذا الضعف الذي انتاب الطبقة الوسطى ودورها في قيام الحياة السياسية الديمقراطية في العراق الحديث ، هو وليد تراكمات تاريخية واجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية متنوعة ومتعددة . فعلى الرغم من توافر الفرصة لنمو الطبقة الوسطى في الدولة العراقية الحديثة لكنها كانت في معظمها وبحسب (عبد العظيم جبر حافظ) ، ساندة للاحتلال البريطاني ومن ثم النظام السياسي الملكي العراقي ، للحصول على امتيازات مالية ومناصب وزارية ونيابية ، بمعنى لم تتسلل الثقافة الديمقراطية الى ذهنية وفكر هذه الطبقة من جهة ، وعدم احساسها باهميتها في عملية التحول الديمقراطي ، باستثناء بعض شريحة المثقفين التي دعت الى قيام نظام ومجتمع سياسي ديمقراطي[37]. وان الانظمة السياسية العراقية بعد انهيار النظام السياسي الملكي بدأت بممارسات اقتصادية وسياسية وتعليمية جديدة اثمرت في بروز الطبقة الوسطى لكنها ظلت متأرجحة بين المعارضة والمساندة [38]. وكان للنظام السياسي السابق دوره في عملية اضعاف الطبقة الوسطى من خلال سيطرته على الثروة ، فجعل من الطبقة الوسطى راضخة مطواعة ، فاقدة لأي استقلال لغياب التوجيه والتحول الديمقراطي، وكانت ومازالت هذه الطبقة تعتمد اعتمادا كبيرا على الراتب الحكومي ، فقسم كبير منها يعتمد على الراتب فلاحها الضرر الكبير خلال سنوات الحصار والتي امتدت من عام 1991 – 2003 ، كما ان سنوات الحرب الثمانية مع ايران قد اثرت وبشكل كبير على هذه الطبقة ، وكنتيجة حتمية لمثل هذه الاحداث والمتغيرات فان الغالبية من هذه الطبقة تحولت الى طبقة دنيا ، اما اصحاب النشاط التجاري فتراوحت اوضاعهم بين الازدهار النسبي والركود النسبي ، وبشكل عام فأن الطبقة الوسطى شهدت عملية خلع واسعة من الصعب تقدير اوضاعها بعد قرار النظام السياسي السابق الدخول الى الكويت 1990 – 1991[39]. ان هذه الاحداث والمظاهر اضعفت بمجموعها دور الطبقة الوسطى ، اذ اتجهت هذه الطبقة للبحث عن مصادر رزقها وتركت اهتماماتها الثقافية والسياسية والاجتماعية وتطور الامر الى هجرة العديد من العراقيين من ضمنهم الكفاءات المتعددة الى خارج العراق ، فافرغت الساحة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية من الطبقة الوسطى العراقية[40]. ما بعد 2003/4/9 ، فاتخذت سلطة الائتلاف المؤقتة تدابير واجراءات لدفع مخصصات ورواتب للموظفين ، تلك الاجراءات لم تشجع هذه الطبقة على التفكير بالديمقراطية ، فالظروف الأمنية السيئة والوضع الاقتصادي الراكد يؤثر سلبا في اهتمام هذه الطبقة ازاء الديمقراطية[41].

وفي هذا السياق يشير (جابر حبيب جابر) الى غياب دور الطبقة الوسطى في العراق بعد عام 2003 بقوله : "ولعل اكبر مفارقة في مخاض ولادة العراق الديمقراطي فهي غياب الطبقة الوسطى اذ لايمكن لأي دولة حديثة ان تنهض اذا لم تكن فيها طبقة وسطى فاعلة ، انها حقيقة يدركها الكثير من علماء الاجتماع والسياسة والقليل من سياسيينا ومواطنيينا . الطبقة الوسطى ليست امتياز آخر يمكن للطارئين ادعاؤه كما فعلوا مع الكثير من الاشياء مستغلين تمركز السلطة فيما مضى واخلالها وفلتانها فيما تلا ، كما انها ليست احتكارا وراثيا او قوميا او دينيا او طائفيا ، انها ذلك الامتداد الاجتماعي الذي يدخله الفرد عندما يغدو متمكنا من احد فنون ام علوم الحياة المدنية الحديثة "[42]. ومن خلال تشخيص وتوصيف بالغ الاهمية للشرائح الاجتماعية التي تدخل ضمن حيثيات الدور الكبير والمحوري الذي تقوم به الطبقة الوسطى في قيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 . يضيف (جابر حبيب جابر) الى ما تقدم بقوله : " انها حيث يتواجد الاطباء والمهندسون والجامعيون والاداريون والتقنيون والمثقفون والمدرسون ورجال الاعمال غير التقليديين والفنانون والادباء والضباط ، فهؤلاء هم حجر الاساس لأي نهضة كما ان غيابهم او تغييبهم هو الوصفة لأي نكوص. أهل الطبقة الوسطى العراقية اليوم بين مهاجر او مهجر، رموزها بين الجريمة والقتل والتنكيل والتهديد على يد الميليشيات المتنازعة . فحتى عام 2006 ، اشارت الاحصائيات الى مقتل حوالي (190) اكاديميا و(224) طبيبا ومسؤولا صحيا ، فضلا عن العشرات من المهندسين الذين قتلوا لمشاركتهم في مشاريع انشائية بحجة تعاونهم مع الاحتلال ، فضلا عما عانى منه الصحفيون والكتاب من اضطهاد الجماعات المتقاتلة ، فحيثما تكون هناك طبقة وسطى يصعب على المتطرفين ان يفرضوا هيمنتهم على العقول بعد ان هيمنوا على الشارع"[43]. من هنا فان هذه التغيرات الجديدة في المشهد العراقي برمته احدثت تغييرا جذريا في ذهنية الطبقة الوسطى وسلوكها ، بأن الديمقراطية لايمكن تحقيقها في مثل هذه الظروف الا بحل المشاكل التي يواجهها العراق ، وذلك على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والامني وصولا الى تحقيق الاندماج الوطني[44]. على ذلك فانه يتبين اهمية ومحورية الدور الذي تقوم به الطبقة الوسطى في عملية قيام وبناء النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 ، وفي الوقت نفسه فان ضعف هذا الدور الذي تقوم به هذه الطبقة يعد من ابرز المعوقات السياسية لقيام هذا النظام السياسي الديمقراطي

اذ ذهب الباحث الى اعتبار ان ضعف دور الطبقة الوسطى في صياغة وتوجيه العملية السياسية في العراق اليوم ، هو بمثابة ابرز المعوقات السياسية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 . ان بحث موضوع معوقات قيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 وذلك على مستوى ابرز المعوقات الأجتماعية وابرز المعوقات الاقتصادية وابرز المعوقات السياسية ، يتطلب بحث ودراسة ابرز المعوقات الثقافية لقيام هذا النظام وهذا ما سيحاول الباحث تناوله في المطلب القادم من هذا المبحث ، والذي جاء بعنوان : (المعوقات الثقافية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003). المطلب الثاني: المعوقات الثقافية لقيام النظام السياسي

الديمقراطي في العراق بعد عام 2003. تشكل المعطيات الثقافية مرتكزا اساسيا لقيام النظام السياسي الديمقراطي في كل زمان ومكان . وذلك بوصفها تمثل الاطار الذي تشكل وتتحرك وتنمو وتتطور بداخله القيم الديمقراطية . فالعملية هنا عملية ترابط وتكامل بين المعطيات الثقافية وبين قيام وترسيخ قيم الديمقراطية على أرضية وقاعدة معرفية وسلوكية معتبرة . وبحسب العالم الانكليزي الانثروبولوجي (ادوارد تايلور) فان الثقافة هي : الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والاخلاق والقدرات والعادات كلها التي يكتسبها الانسان من حيث هو عضو في المجتمع[45]. وهي تراكم ابداعي عبر مسيرة الحضارة الانسانية والمعرفية بشتى ابعادها[46]. وبحسب (بارسوتر) فأن هناك ثلاثة خصائص للثقافة وهي انها تنتقل عبر الاجيال وتشكل الميراث او التقليد الاجتماعي . وان الافراد لايكتسبونها من خلال التعلم . وانها نتاج للتفاعل الانساني[47]. تجدر الاشارة الى انه في اطار الثقافة العامة الكلية تتنوع الثقافات الفرعية وتتشعب . من هنا فان الثقافة السياسية تعد ثقافة فرعية ضمن اطار الثقافة العامة للمجتمع . فهي الشق المتعلق بظاهرة السلطة . وفي هذا السياق يقول (موريس ديفرجيه) : ان الثقافة السياسية هي جزءا من الثقافة السائدة في مجتمع معين . غير انها بمجموع عناصرها تكون تركيبا منظما ينطوي على طبيعة سياسية[48] . ويعرف (غابريال الموند) الثقافة السياسية بقوله : " ان الثقافة السياسية هي نمط الاتجاهات والتوجهات الفردية تجاه السياسة . والتي يشترك فيها افراد النظام السياسي وتكون فيما بعد اساسا للافعال السياسية "[49].اما (لوسيان باي) فيعرفها " بانها مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي معنى للعملية السياسية وتقدم قواعد مستقرة تحكم تصرفات اعضاء النظام السياسي "[50]. ويعرف قاموس اكسفورد الثقافة السياسية بانها " الاتجاهات والقيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدد . كما تتضمن اتجاهات ايجابية او سلبية نحوه . واحكاما تقييمية بشأن النظام السياسي"[51]. ورغم تعدد وتنوع التعريفات لمفهوم الثقافة السياسية فانه يدور في النهاية حول نسق القيم والمعتقدات السائد والمتعلق بالسلطة والحكم في المجتمع . وما يمثله هذا النسق من بنية معنوية يعمل من خلالها النظام السياسي ويؤدي وظائفه . هذا وتعد الثقافة السياسية بمنزل التنظيم غير الرسمي للدولة بما تضمنه هذا التنظيم من سلوك واتجاهات ومواقف وقيم ومشاعر ورموز ومعايير تحكم السلوك السياسي والمعتقدات التي تؤثر فيه[52]. من هنا ولكي تتحقق الديمقراطية عمليا في الواقع السياسي ولا تبقى مجرد فكرة او شعار لاقيمة له أو ستار للاستبداد والتعسف . يجب ان يكون الشعب مؤمنا بقيمة المبادئ الديمقراطية . وبالديمقراطية كقيمة بذاتها . ومدركا لأهميتها في الحياة السياسية . وهذا يتطلب قدرا من الثقافة السياسية والنضج السياسي[53]. على ذلك فان الباحث يذهب الى ان من ابرز المعوقات الثقافية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003

- تتمثل بوجود وانتشار الثقافة السياسية الضيقة والثقافة السياسية التابعة في ظل غياب كامل لوجود الثقافة السياسية المشاركة. لما كانت الثقافة السياسية ثقافة فرعية وكما تمت الاشارة الى ذلك فان هذه الثقافة تتأثر بمكونات الثقافة العامة

فشمولية أو ديمقراطية أي نظام سياسي تحدد من خلال اتساع درجة تدخله في ثوابت عمل النظام او الثقافة الفرعية ، ومنها الثقافة السياسية[54]. تجدر الاشارة الى ان الثقافة السياسية هي بدورها تتضمن العديد من الثقافات السياسية الفرعية التي تختلف باختلاف الاجيال والبيئات والمهن .فالثقافة السياسية للشباب تختلف من نظيرتها للشيوخ ، والثقافة السياسية للصفوة تختلف عن مثيلتها للجماهير ، والثقافة السياسية للحضر تختلف عن تلك لسكان القرى والبدو ، بل ان كل شريحة من شرائح المجتمع قد تكون لها ثقافة سياسية مختلفة عن الثقافة السياسية للشرائح الاخرى في المجتمع ، فالصفوة العسكرية تؤمن بقيم النظام والوحدة ، بينما نجد ان الصفوة المدنية اكثر قبولا وانفتاحا على تنوع المجتمع وتباياناته[55]. وبشكل عام ووفقا للدراسة التي قام بها (الموند وفيربا) فأن هناك ثلاثة انماط للثقافة السياسية وهي [56]:

أولا : ثقافة سياسية ضيقة . (parochial)
ثانيا : ثقافة سياسية تابعة . (Subject)
ثالثا : ثقافة سياسية مشاركة . (Participant)

أولا : الثقافة السياسية الضيقة (parochial political culture)

وهي الثقافة التي تربط بيئة تقليدية ، تستوعب الثقافات المحلية القائمة على علاقات القرابة والعرف والدين ، وهي ثقافة ما قبل الثقافة السياسية الخاصة بالدول او المجتمع الوطني ، وينتشر هذا النوع من الثقافة في بلدان عالم الجنوب ، التي تلعب فيه العلاقات القرابية والعشائرية والطائفية دورا في تحديد الولاءات والانتماءات السياسية[57]. ويوجد هذا النمط من الثقافة السياسية في المجتمعات القديمة والضئيلة التطور ذات الثقافة التقليدية المحلية القائمة على اساس الروابط الاولية والمصالح الجهوية والفرعية حيث الوعي السياسي ضعيفا او منعدما بسبب ضآلة تطور عناصر الاندماج والتلاحم وامتزاج الادوار السياسية بالادوار الاجتماعية والدينية[58]. اذ يقتصر دور الفرد هنا على تلقي مخرجات النظام السياسي والامتثال لها وهو صاغر ، لانه لايعرف بدائل اخرى ، وان كان يعرفها فهو عاجز او غير راغب في ان يتحرك لطرحها ، وبذلك تكون المبادرة ذاتها صادرة من النخبة الحاكمة ، لاسيما وان هذا النوع من المجتمعات (النامية او المتخلفة) ، لايعرف في الغالب التمايز البنائي او التخصص الوظيفي[59].

ثانيا : الثقافة السياسية التابعه (Subject political culture) :وهي نمط من الثقافة السياسية التي تنتشر في المجتمعات الحديثة ذات الانظمة الشمولية[60] . وفي هذا النمط من الثقافة السياسية فإن الافراد يتسمون بالوعي التام بالنظام السياسي ومدخلاته ومخرجاته ولكنهم مع ذلك يتصفون بالسلبية . ولايشاركون في العمليات التي يترتب عليها اتخاذ قرارات سياسية ، ولا يشعرون بان لهم دورا يمكن القيام به في هذا النظام ، فالمواطن يعتقد ان دوره يكمن في الاذعان والانصياع لأوامر النخبة الحاكمة ، وبهذا المعنى فالعلاقة بين المواطنين والنظام السياسي لاتعدو الا ان تكون علاقة خضوع ، كما انه وفي ظل هذا النوع من الثقافة الرعوية فأن مؤسسات المدخلات في النظام السياسي تتسم

بالضعف والهشاشة وذلك نتيجة شعور المواطنين بالسلبية وعدم المبالاة[61]. ويظهر هذا النمط من الثقافة السياسية الرعوية في المجتمعات الخاضعة للأنظمة السلطوية بالدرجة الاساس حيث يسود العنف السياسي وانعدام الثقة او ضعفها بما يؤدي الى الفوضى وعدم الاستقرار السياسي بسبب غياب آلية لأدارة النزاعات والتوترات تكون مقبولة من عموم الشعب[62]. ثالثا:- الثقافة السياسية المشاركة (Participant political culture) يسود هذا النمط من الثقافة السياسية في المجتمعات الديمقراطية ، التي يكون للرأي العام فيها دور محوري واساسي مؤثر ، وذلك من خلال المؤسسات التي تعبر عنه مثل الاحزاب السياسية وجماعات الضغط ومنظمات المجتمع المدني ، او من خلال اجراءات التصويت ، والترشيح في الانتخابات واستطلاعات الرأي والندوات ..الخ . ويرتبط هذا النمط من الثقافة السياسية بمعرفة الجماهير ووعيها بالنظام السياسي على مستوى حركته وقواعده ومؤسساته ومدخلاته ومخرجاته ، وبافرادها كمشاركين فاعلين[63]. تجدر الاشارة الى ان ما تقدم طرحه حول الانماط الثلاث الرئيسية من انماط الثقافة السياسية ، لايعني ان الثقافة السياسية في أي مجتمع يمكن ان تمثل نمطا محددا واحدا خالصا من هذه الانماط ، اذ ان الواقع عادة ما يقدم مزيجا مختلطا من هذه الانماط . ان العلاقة بين الديمقراطية والثقافة السياسية المشاركة تفترض ان حظوظ قيام النظام السياسي الديمقراطي تزداد في البلدان التي تكون فيها الثقافة السياسية قائمة على وجود ثقافة مساهمة تسمح باستيعاب المفاهيم والقيم الاساسية للديمقراطية بحيث تجعل من عملية تحقيقها غاية اجتماعية ملحة ، وان هذه المفاهيم والقيم هي التسامح والحوار والاعتدال والقبول بالآخر ، والاحترام المتبادل والمشاركة في صنع القرار[64]. ولكي تنجح الثقافة السياسية المساهمة فانه يتوجب ان تبدأ من القاعدة لا من القمة ، من الاسرة والمدرسة في مختلف مراحلها والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني ، حتى نصل الى وجود مجتمع يتبنى ويستلهم قيم هذه الثقافة السياسية [65] وعلى اساس ما تقدم فانه يتبين ان الجانب الثقافي في المتغير الاجتماعي ، لاسيما على مستوى الثقافة السياسية يعد شرطا اساسيا مسبقا لقيام النظام السياسي الديمقراطي[66]. اذ ان الديمقراطية قبل ان تكون نظاما سياسيا فهي نظام مجتمعي ، بمعنى انها ترتبط وتتعامل مع المجتمع وتتفاعل بداخله ، على ذلك ان يكون مجتمع ما مجتمعا ديمقراطيا ، يفترض ان تتوافر فيه ثقافة قوامها الايمان بالمواطنة ودعم قيم المساواة والتسامح والمشاركة ، واعتماد الوسطية والاعتدال ، والتقارب ، والقبول بالآخر ، والاحترام المتبادل ، والمشاركة في صنع القرار[67]. وبحسب (منتصر العيداني) ، فقد اكدت احدى البحوث الميدانية في العراق عام (2005) على ان المجتمع العراقي يمتاز بضعف او غياب القيم الشخصية والاجتماعية المرتبطة بالثقافة السياسية المشاركة والسلوك الديمقراطي ، اذ تتسم الثقافة الاجتماعية في العراق بضعف او ضآلة قيم تبني وجهات نظر الآخرين ، والتسامح ، والثقة بين الناس ، وتبين ايضا ضعف او عدم توفر خبرات المشاركة غير الرسمية للفرد العراقي أكان ذلك على صعيد المناقشات او القرارات في الاسرة، او في جماعة النظراء ، او في المدرسة او محل العمل[68]. وفي هذا السياق يؤكد (عامر حسن فياض) على " ان اول الحقائق التي

نتلمسها في عراق اليوم تفيد ان اسوأ مقلب يواجه التحول الديمقراطي الحقيقي فيه ان يقبل غير الديمقراطيين بالديمقراطية سيما وان غير الديمقراطيين في العراق هم الكثرة وهم الاغلبية افردا وجماعات ، ولعل التفسير المعقول لهذا المقلب ان هذه الاغلبيات افرادا وجماعات ، عقلا وسلوكا لن تهضم الديمقراطية بعد لانها لم تشرئب بعد بالثقافة السياسية الديمقراطية "[69]. من هنا فان غياب وجود ثقافة سياسية مساهمة يعد من بين ابرز المعوقات لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 . وعلى اساس كل ما تقدم فانه يتبين ان هناك متطلبات ومقومات لقيام النظام السياسي الديمقراطي في أي دولة من دول العالم ، وذلك على المستوى الاجتماعي والمستوى الاقتصادي والمستوى السياسي والمستوى الثقافي ، اذ ان بلدنا العزيز العراق ليس استثناء من هذه الرؤية ومن هذا المنظور ، ذلك ان قيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 مرهون بوجود وتحقق تلك المتطلبات والمقومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، وكما تم محاولة طرحها في السطور السابقة من هذا البحث .

الخاتمة:

تعد الدراسات والبحوث التي تتناول موضوع متطلبات ومقومات قيام النظام السياسي الديمقراطي ، من بين ابرز الدراسات والبحوث التي تبين الاسباب العلمية والموضوعية الحقيقية للصعوبات والمعوقات التي تواجهها عملية قيام هذا النظام السياسي ، لاسيما على مستوى دول العالم الثالث ، وبلدنا العزيز العراق من بين هذه الدول التي تواجه معوقات لقيام النظام السياسي الديمقراطي ، وذلك على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والمستوى السياسي والثقافي .

ومن خلال محاولة الباحث لبحث ودراسة وتشخيص ابرز تلك المعوقات ، وذلك على المستوى الاجتماعي والتي تمثلت بوجود نظام اجتماعي (قبلي – عشائري) سائد في العراق ، ومحاولة الباحث لتشخيص وبحث ابرز تلك المعوقات ، وذلك على المستوى الاقتصادي والتي تمثلت بوجود نظام اقتصادي (ريعي – احادي الجانب) سائد في العراق ، كذلك محاولة تشخيص وبحث ابرز تلك المعوقات السياسية والتي تمثلت بضعف دور الطبقة الوسطى في صياغة وتوجيه العملية السياسية في العراق بعد عام 2003 ، بالاضافة الى محاولة تشخيص وبحث ابرز تلك المعوقات الثقافية والتي تمثلت بوجود ثقافة سياسية ضيقة ام ثقافة سياسية تابعة في ظل غياب كامل لوجود ثقافة سياسية مشاركة . فان الباحث خلص الى ان مسألة قيام النظام السياسي الديمقراطي تتطلب وجود معطيات ومقومات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية لازمة تفي بقيام نظام سياسي ديمقراطي ناجح ومستقر ومتطور . وفي هذا السياق توصل الباحث الى العديد من الاستنتاجات وهي كما يلي : 1 – تشكل الدراسات والبحوث التي تعنى بدراسة وبحث معوقات قيام النظام السياسي الديمقراطي ضرورة علمية ملحة لبيان وتشخيص وتفسير وتحليل الاسباب العلمية والموضوعية لفشل او تعثر نجاح العديد من التجارب الديمقراطية والتي حاولت من خلالها دول العالم الثالث الدخول في محاولة اقامة نظام سياسي ديمقراطي ناجح ومستقر ومتطور .

2 – بشكل عام فان النظام السياسي هو انعكاس حقيقي للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي في كل دولة من دول العالم . 3 – هناك متطلبات ومقومات اساسية لقيام النظام السياسي الديمقراطي ، ذلك ان الديمقراطية هي اسلوب حياة ونمط للعيش يتضمن جوانب اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية والتي تشكل بترابطها وتداخلها وتفاعلها وتكاملها القاعدة التي يقوم عليها النظام السياسي الديمقراطي .

4 – هناك معوقات تواجه قيام النظام السياسي الديمقراطي ، تتمثل بالجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي والجانب السياسي والجانب الثقافي . 5 – بالرغم من ان المعوقات التي يواجهها قيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق هي معوقات عديدة ومتنوعة ، الا انه يمكن القول ان من بين ابرز تلك المعوقات هي المعوقات الاجتماعية والمعوقات الاقتصادية والمعوقات السياسية والمعوقات الثقافية . 6 – ان التوظيف السياسي للنظام الاجتماعي (القبلي – العشائري) في العراق بعد عام 2003 من قبل القوى والاحزاب السياسية يعد من ابرز التحديات التي تواجهها عملية قيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 ، اذ ان الارتكاز على فكرة المواطنة

بوصفها الاطار القانوني والسياسي والاجتماعي هو المسار الصحيح المطلوب لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 . 7 – ان طبيعة النظام الاقتصادي (الريعي – احادي الجانب) السائد في العراق اليوم ، هو من بين ابرز المعوقات الاقتصادية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 ، لذلك فمن الضرورة بمكان التحول من هذا الاقتصاد الريعي احادي الجانب الى اقتصاد السوق المتعدد الجوانب ، على ان يتم ذلك وفق خطط متدرجة مدروسة بعناية من قبل المتخصصين في هذا المجال . 8 – ان ضعف دور الطبقة الوسطى في صياغة وتوجيه العملية السياسية في االعراق بعد عام 2003 ، يعد من بين ابرز المعوقات السياسية التي تواجهها عملية قيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق اليوم ، اذ ان هذه الطبقة هي محور التغيير نحو الديمقراطية بكافة ابعادها وجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. ومن دون وجود دور محوري ومؤثر وفاعل لهذه الطبقة في المستويات والجوانب المذكورة من الصعب اذا لم يكن من المستحيل الحديث عن وجود الديمقراطية في هذا البلد او ذاك . 9 – تشكل الثقافة السياسية الضيقة والثقافة السياسية التابعة في ظل غياب كامل لوجود ثقافة سياسية مشاركة ، ابرز المعوقات الثقافية لقيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 . 10 – ان قيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 مرهون بوجود مقومات ومتطلبات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ، تتمثل بالارتكاز على فكرة المواطنة بوصفها الاطار القانوني والسياسي والاجتماعي والثقافي لقيام مثل هذا النظام ، ووجود دور فاعل للطبقة الوسطى في صياغة وتوجيه العملية السياسية عام 2003 ، ووجود نظام اقتصادي لايقوم على اقتصاد ريعي احادي الجانب ، ووجود ثقافة سياسية مشاركة تتبناها وتمارسها الاغلبية من ابناء شعبنا الكريم . التوصيات :ضرورة اعتماد القوى والأحزاب السياسية في العراق على مبدأ المواطنة بوصفه الاطار القانوني والسياسي والاجتماعي الذي يقوم عليه النظام السياسي الديمقراطي والابتعاد عن مسألة التوظيف السياسي للنظام الاجتماعي (القبلي – العشائري) وهو الامر الذي من شأنه ان يعيق قيام هذا النظام السياسي.

١- ضرورة تنويع موارد الاقتصاد العراقي والانتقال به من اقتصاد الريع احادي الجانب الى اقتصاد السوق متعدد الجوانب على ان يتم ذلك بشكل متدرج ومدروس من قبل المتخصصين في هذا المجال.

٢- من الضرورة بمكان تفعيل دور الطبقة الوسطى في العراق في صياغة وتوجيه العملية السياسية, اذ ان هذه الطبقة هي محور التغيير نحو النهج والحياة الديمقراطية وهي تمثل الوسط الصالح لممارسة السياسة بشكل واعي ومنتج, وهو الامر الذي من شأنه ان يوفر احد اهم وابرز مقومات قيام النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد عام 2003.

٣- ان توعية شرائح المجتمع المختلفة حول مقتضيات الثقافة السياسية المشاركة وضرورة تحويلها من ثقافة خنوية خاصة الى ثقافة مجتمعية عامة من ابرز متطلبات هذه المرحلة والتي من شأنها ان تؤسس لقيام نظام سياسي ديمقراطي ناجح ومستقر ومتطور.

٤- ان الباحثين والمهتمين بدراسة وبحث عملية التحول الديمقراطي في العراق مدعوين اليوم لاثراء الساحة الفكرية والثقافية بدراسات وبحوث تعنى بتشخيص وتحليل وتفسير كل مايتعلق بمعوقات قيام النظام السياسي الديمقراطي بعد عام 2003 وذلك على كافة الصور والمستويات.

قائمة الهوامش

[1]() سهام فوزي : التحول الديمقراطي في المجتمعات الاثنية دراسة مقارنة العراق وجنوب افريقيا ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2019) ، ص49.

[2]() صادق الاسود : علم الاجتماع السياسي ، اسسه وابعاده ، (بغداد : وزارة التعليم العالي ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 1990) ، ص280 .

[3]() كريم ابو حلاوة : اشكالية مفهوم المجتمع المدني (النشأة والتطور والتجليات) ، (دمشق : لامكان ، 1998) ، ص22 .

[4]() عبد العظيم جبر حافظ : المدخل الى المستقبل في النظم السياسية دراسة نظرية ونماذج تطبيقية ، (بيروت: العارف للمطبوعات ، 2022) ، ص89 .

[5]() مجموعة اقرأ فقط لحقوق الانسان : ماهي الديمقراطية ، (لامكان ، د.ت) ، ص23 .

[6]() هشام شرابي: النظام الابوي واشكالية تخلف المجتمع العربي، ترجمة محمودشريح، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص48.

[7]() محمد بن صنيان : السعودية السياسي والقبيلة ، (بيروت : الشبكة العربية للابحاث والنشر ، 2008) ، ص32 .

[8]() سهام فوزي : التحول الديمقراطي في المجتمعات الاثنية ، المصدر السابق ، ص50 .

[9]() ماجد الغرباوي : التسامح ومنابع اللاتسامح ، فرص التعايش بين الاديان والثقافات ، (بغداد : مركز دراسات فلسفة الدين ، 2006) ، ص32 .

[10]() المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

[11]() مجموعة باحثين : المواطنة والهوية العراقية ، (بيروت : بيسان للنشر والتوزيع والاعلام ، 2011) ، ص21 .

[12]() المصدر نفسه، ص75.

[13]() نخبة من الباحثين : المواطنة والهوية الوطنية ، (بغداد : الحضارية للطباعة والنشر ، 2008) ، ص54 .

[14]() للمزيد ينظر : منتصر العيداني : قيادات الانتقال والتنمية السياسية ، العراق ولبنان انموذجا ، (بيروت : العارف للمطبوعات ، 2012) ، ص308 ولغاية 313 .

[15]() للمزيد ينظر : سهام فوزي : التحول الديمقراطي في المجتمعات الاثنية المصدر السابق، ص51 – 52.

[16]() روبرت دال : مقدمة الى الديمقراطية الاقتصادية ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، ط2 ،(القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ، 1998) ، ص87 – 88.

[17]() المعهد الدولي لحقوق الانسان : الديمقراطية والحريات ، (شيكاغو : جامعة دي بول كلية الحقوق ، 2005) ، ص40 .

[18]() نقلا عن حسنين توفيق ابراهيم : النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005) ، ص26 .

[19]() مجيد الهيتي : ثروة العراق النفطية من اداة للديكتاتورية الى قاعد محتملة للديمقراطية ، بحث منشو في مجموعة مؤلفين بعنوان النفط والاستبداد ، (بيروت : معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2007) ، ص321 – 328 .

[20]() احمد عباس الوزان ، عبير محمد الحسيني : التحول نحو القطاع الخاص ، الية من آليات الانتقال نحو اقتصاد السوق المزايا – العيوب ، بحث منشور في كتاب اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق ، (النجف الاشرف : دار الضياء للطباعة والتصميم ، 2009) ، ص171 .

[21]() صامويل هنتنغتون : الموجة الثالثة ، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب ، (الكويت : دار سعاد الصباح ، 1993) ، ص121 – 128 .

[22]() بطرس بطرس غالي : التفاعل بين الديمقراطية والتنمية ، تقرير توليفي جامع ، (لامكان : د.ت) ، ص10 – 11 .

[23]() بطرس بطرس غالي : التفاعل بين الديمقراطية والتنمية ، المصدر السابق ،ص11 .

[24]() للمزيد ينظر : مجموعة باحثين : العراق 2020 التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار ، (بيروت : مركز الرافدين للحوار، 2021) ، ص79 – 113 .

[25]() نقلا عن : فرزدق علي التميمي : التنمية السياسية وازماتها في العراق بعد عام 2003 ، (بيروت : مركز الرافدين للحوار ن 2021) ، ص214 – 215.

[26]() نقلا عن غانم محمد صالح : الفكر السياسي القديم والوسيط ، (بغداد : مكتبة السنهوري ، د. ت) ، ص 105 .

[27]() غانم محمد صالح : الفكر السياسي القديم والوسيط ، المصدر السابق ، ص105 .

[28]() صاموئيل هنتنغتون : الموجه الثالثة التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين، المصدر السابق ، ص132 .

[29]() عبد العظيم جبر حافظ : المدخل الى المستقبل في النظم السياسية دراسة نظرية ونماذج تطبيقية ، المصدر السابق ، ص169 .

[30]() فراس البياتي: التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003 ، (بيروت : العارف للمطبوعات ، 2013) ، ص94 .

[31]() جورج طرابيشى : في ثقافة الديمقراطية ، (بيروت: دار الطليعة ، ص1985)، ص105 .

[32]() نقلا عن يان تيوريل : محددات التحول الديمقراطي تفسير تغير انظمة الحكم في العالم (1973 – 2006) ، ترجمة خليل الحاج صالح ، مراجعة عمر سليم التل ، (بيروت : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، 2019) ، ص114 .

[33]() عبد العظيم جبر حافظ : التحول الديمقراطي في العراق الواقع ... والمستقبل ، المصدر السابق ، ص186 .

[34]() فالح عبد الجبار : الديمقراطية مقاربة سوسيولوجيه تأريخية ، (بغداد – بيروت : معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2006) ، ص36 .

[35]() عبد العظيم جبر حافظ : التحول الديمقراطي في العراق الواقع ... والمستقبل ، المصدر السابق ، ص186 .

[36]() سيمور مارتن ليبست : رجل السياسة الأسس الاجتماعية للسياسة ، تعريب خيري حماد وشركاءه ، (بيروت : دار الافاق الجديدة ، د. ت) ، ص 32 .

[37]() عبد العظيم جبر حافظ : المدخل الى المستقبل في النظم السياسية ن المصدر السابق ، ص169 .

[38]() المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

[39]() فالح عبد الجبار : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق ، (القاهرة : مركز ابن خلدون ، 1995) ، ص 126 .

[40]() عبد العظيم جبر حافظ : المدخل الى المستقبل في النظم السياسية ، المصدر السابق ، ص 170 .

[41]() عبد العظيم جبر حافظ : التحول الديمقراطي في العراق الواقع ... والمستقبل ، المصدر السابق ، ص187 .

[42]() جابر حبيب جابر : مقدمة كتاب اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق ، المصدر السابق ، ص10 .

[43]() جابر حبيب جابر : مقدمة كتاب اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق ، المصدر السابق ، ص10 – 11 .

[44]() كمال مجيد : العولمة والديمقراطية ، دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق ، (لندن : دار الحكمة ، 2000) ، ص193 .

[45]() نقلا عن ابراهيم ابراش : المؤسسات والوقائع الاجتماعية ، (الرباط : لامكان ، 1994) ، ص30 .

[46]() عامر حسن فياض : البعد الثقافي للتنمية في العالم الثالث ، بحث منشور في كتاب مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث ، (بغداد : مطبعة دار الحكمة ، 1990) ، ص89 .

[47]() نقلا عن داليا احمد رشدي : دور العامل الخارجي في تغيير الثقافة السياسية دراسة في فكر المحافظين الجدد تجاه عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية (القاهرة : 2008) ، ص27 .

[48]() عامر حسن فياض ، ناظم عبد الواحد الجاسور : ثالوث المستقبل العربي ، الديمقراطية ، المجتمع المدني ، التنمية ، (الامارات : ابو ظبي للطباعة مركز ابن زايد للتنسيق ، 2002) ، ص11 .

[49]() نقلا عن داليا احمد رشدي : دور العامل الخارجي في تغيير الثقافة السياسية ، المصدر السابق ، ص28.

[50]() نقلا عن سهام فوزي : التحول الديمقراطي في المجتمعات الاثنية ، المصدر السابق ، ص53 .

[51]() نقلا عن سمير العبدلي : الثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن ، دراسة ميدانية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007) ، ص33 .

[52]() عبد الغفار رشاد : الثقافة السياسية الثابت والمتغير دراسة استطلاعية ، (الخرطوم : مطبعة خطاب الحديثة ، 1997) ، ص7 .

[53]() عصام سليمان : مدخل الى علم السياسة ، (بيروت : بلا 1996) ، ص216 .

[54]() مها عبداللطيف الحديثي : النظام السياسي الديمقراطي والثقافة السياسية ، مجلة قضايا سياسية ، المجلد 2 ، العدان 5 و 6 (بغداد : جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، 2004) ، ص 153 .

[55]() علي الدين هلال، ونيفين سعد: النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، ط5، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010) ، ص123.

[56]() المصدر نفسه ، ص124 .

[57]() موريس ديفرجيه : سوسيولوجيا السياسة ، ترجمة هشام ذياب ، (دمشق : بلا ، 1980) ، ص39 .

[58]() كمال المنوفي : نظريات النظم السياسية ، (الكويت : وكالة المطبوعات ، 1985) ص189 – 190 .

[59]() علي الدين هلال ، ونيفين مسعد : النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، المصدر السابق ، ص124 .

[60]() نقلا عن عبد العظيم جبر حافظ : التحول الديمقراطي في العراق الواقع ... والمستقبل ، المصدر السابق ، ص244 .

[61](داليا احمد رشدي : دور العامل الخارجي في تغيير الثقافة لسياسية ، المصدر السابق ، ص36 .
[62](رعد حافظ: هل يمكن اقامة ديمقراطية في العراق، حوليات الاداب والعلوم الاجتماعية ن الحولية السابعة والعشرين، (الكويت: مجلس النشر العلمي، 2006) ، ص64.
[63](علي الدين هلال ونيفين مسعد : النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، المصدر السابق ، ص125 .
[64](عبد العظيم جبر حافظ : التحول الديمقراطي في العراق الواقع .. والمستقبل ، المصدر السابق ، ص247 .
[65](المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
[66](منتصر العيداني : قيادات الانتقال والتنمية السياسية العراق ولبنان انموذجا 1990 – 2011 ، المصدر السابق ، ص315 .
[67](ثناء فؤاد عبد الله : مستقبل الديمقراطية في مصر ، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005) ، ص212 .
[68](منتصر العيداني : قيادات الانتقال والتنمية السياسية العراق ولبنان انموذجا 1990 – 2011 ، المصدر السابق ، ص315 .
[69](عامر حسن فياض : الثقافة واشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر ، بحث منشور في كتاب اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق ، المصدر السابق ، ص127 – 128 .

قائمة المصادر

- القرآن الكريم

١- ابراهيم ابراش: المؤسسات والوقائع الاجتماعية (الرباط: بلا ، 1994).
٢- احمد عباس الوزان ، عبير محمد الحسيني : التحول نحو القطاع الخاص آلية من آليات الانتقال نحو اقتصاد السوق المزايا – العيوب ، بحث منشور في كتاب اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق ، (النجف الاشرف : دار الضياء للطباعة والتصميم ، 2009) .
٣- بطرس بطرس غالي : التفاعل بين الديمقراطية والتنمية ، تقرير توليفي جامع ، (لامكان : د . ت) .
٤- ثناء فؤاد عبد الله : مستقبل الديمقراطية في مصر ، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005).
٥- جابر حبيب جابر : مقدمة كتاب اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق ، (النجف الاشرف : دار الضياء للطباعة والتصميم ، 2009) .
٦- جورج طرابيشي: في ثقافة الديمقراطية ، (بيروت: دار الطليعة ، 1985).
٧- حسين توفيق ابراهيم : النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005) .
٨- داليا احمد رشدي : دور العامل الخارجي في تغيير الثقافة السياسية دراسة في فكر المحافظين الجدد تجاه عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية 2001 – 2006 ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2008) .
٩- رعد حافظ: هل يمكن اقامة ديمقراطية في العراق ، حوليات الاداب والعلوم الاجتماعية ، الحولية السابعة والعشرين ، (الكويت: مجلس النشر العلمي ، 2006).
١٠- روبرت دال : مقدمة الى الديمقراطية الاقتصادية ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، ط2، (القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ، 1998).
١١- سمير العبدلي : الثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن دراسة ميدانية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007) .
١٢- سهام فوزي : التحول الديمقراطي في المجتمعات الاثنية دراسة مقارنة العراق وجنوب افريقيا ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2019) .
١٣- سيمور مارتن ليبست : رجل السياسة الاسس الاجتماعية للسياسة ، تعريب خيري حماد وشركاءه ، (بيروت : دار الافاق الجديدة ، د.ت) .
١٤- صادق الاسود : علم الاجتماع السياسي اسسه وأبعاده ، (بغداد : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 1990) .

١٥- صامؤيل هنتغتون: الموجه الثالثه التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، (الكويت : دار سعاد الصباح ، 1993).
١٦- عامر حسن فياض : البعد الثقافي لتنمية في العالم الثالث ، بحث منشور في كتاب مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث ، (بغداد : مطبعة دار الحكمة، 1990) .
١٧- عامر حسن فياض : الثقافة واشكاليات التحول الديمقراطي في العراق المعاصر ، بحث منشور في كتاب اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق ، (النجف الاشرف : دار الضياء للطباعة والتصميم ، 2009) .
١٨- عامر حسن فياض ، ناظم عبد الواحد الجاسور : ثالوث المستقبل العربي الديمقراطية المجتمع المدني التنمية (الامارات : ابو ظبي للطباعة مركز ابن زايد للتنسيق ، 2002) .
١٩- عبد العظيم جبر حافظ : التحول الديمقراطي في العراق الواقع ... والمستقبل ، (بيروت : العارف للمطبوعات ، 2022
٢٠- عبد العظيم جبر حافظ : المدخل الى المستقبل في النظم السياسية دراسة نظرية ونماذج تطبيقية، (بيروت: العارف للمطبوعات ، 2022).
٢١- عبد الغفار رشاد : الثقافة السياسية الثابت والمتغير دراسة استطلاعية ، (الخرطوم : مطبعة خطاب الحديثة ، 1997) .
٢٢- عصام سليمان : مدخل الى علم السياسة ، (بيروت : بلا ، 1986) .
٢٣- علي الدين هلال ونيفين مسعد : النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، ط5 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010) .
٢٤- غانم محمد صالح : الفكر السياسي القديم والوسيط ، (بغداد : مكتبة السنهوري ، د. ت) .
٢٥- فالح عبد الجبار : الديمقراطية مقاربة سوسيولوجية تأريخية ، (بغداد – بيروت : معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2006
٢٦- فالح عبد الجبار : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق ، (القاهرة : مركز ابن خلدون ، 1995) .
٢٧- فراس البياتي : التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003 ، (بيروت : العارف للمطبوعات ، 2013) .
٢٨- فرزدق علي التميمي : التنمية السياسية وازمتها في العراق بعد عام 2003 ، (بيروت : مركز الرافدين للحوار ، 2021
٢٩- كريم ابو حلاوة : اشكالية مفهوم المجتمع المدني النشأة والتطور والتجليات ، (دمشق : 1998) .
٣٠- كمال المنوفي: نظريات النظم السياسية ، (الكويت: وكالة المطبوعات, د.ك).
٣١- كمال مجيد : العولمة والديمقراطية دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق ، (لندن : دار الحكمة ، 2001) .
٣٢- ماجد الغرباوي : التسامح ومنابع اللاتسامح فرص التعايش بين الاديان والثقافات ، (بغداد : مركز دراسات فلسفة الدين ، 2006).
٣٣- مجموعة أقرأ فقط لحقوق الانسان : ما هي الديمقراطية (لامكان: د.ت).
٣٤- مجموعة باحثين : العراق 2020 التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار (بيروت : مركز الرافدين للحوار ، 2021) .
٣٥- مجموعة باحثين : المواطنة والهوية العراقية ، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام ، 2011) .
٣٦- مجيد الهيتي : ثروة العراق النفطية من اداة للديكتاتورية الى قاعدة محتملة للديمقراطية ، بحث منشور في مجموعة مؤلفين ، بعنوان النفط والاستبداد ، (بيروت : معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2007) .
٣٧- محمد بن صنيان : السعودية السياسي والقبيلة ، (بيروت : الشبكة العربية للابحاث والنشر ، 2008) .
٣٨- المعهد الدولي لحقوق الانسان : الديمقراطية والحريات ، (شيكاغو : جامعة دي بول ، كلية الحقوق ، 2005) .
٣٩- منتصر العيداني : قيادات الانتقال والتنمية السياسية العراق ولبنان انموذجا ، (بيروت : العارف للمطبوعات ، 2012
٤٠- مها عبد اللطيف الحديثي : النظام السياسي الديمقراطي والثقافة السياسية ، مجلة قضايا سياسية ، المجلد 2 ، العددان 5 و 6 ، (بغداد : جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، 2004) .
٤١- موريس ديفرجيه : سوسيولوجيا السياسة ، ترجمة هشام ذياب ، (دمشق: بلا ، 1980) .
٤٢- نخبة من الباحثين : المواطنة والهوية الوطنية ، (بغداد : الحضارية للطباعة والنشر ، 3008) .
٤٣- هشام شرابي : النظام الابوي واشكالية تخلف المجتمع العربي ترجمة محمود شريح، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992).

يان تيوريل : محددات التحول الديمقراطي تفسير تغير انظمة الحكم في االعالم 1973 – 2006 ، ترجمة خليل الحاج صالح ، مراجعة عمر سليم التل ، (بيروت : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، 2019).